الأمم المتحدة

A/61/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٥١**

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/61/53)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان، المعمم في الوثيقة A/61/53.

فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، قررت في جلستها العامة الحادية والأربعين، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، النظر في البند ٦٨ من جدول الأعمال في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة، على أن يكون مفهوماً أن اللجنة الثالثة ستنظر وتبت في جميع توصيات مجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية، بما فيها التوصيات التي تتناول تطوير القانون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. ومع أخذ هذا القرار بعين الاعتبار، ستنظر الجمعية في جلسة عامة في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطته عن العام.

وقد تم الاتفاق على هذا التقسيم للعمل على أن يكون مفهوماً أن هذا الترتيب مدفوعاً بحقيقة أن مجلس حقوق الإنسان لم يبدأ عمله إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن المفهوم أيضاً أن الترتيب الحالي لا يعيد بأية طريقة كانت تفسير قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، وسيجري استعراضه قبل بداية دورة الجمعية الثانية والستين على أساس الخبرة المكتسبة المتعلقة بكفاءة هذا الترتيب، وقابليته للتطبيق عملياً.

وبعد اختتام المناقشة في الجلسة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ستعود الجمعية العامة إليه في سياق نظرها في تقرير اللجنة الثالثة.

تبدأ الجمعية الآن نظرها في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطته لهذا العام.

وقبل أن نمضي قدماً، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة رئيس مجلس حقوق الإنسان لعرض تقرير المجلس السنوي. ومع مراعاة أحكام مقرر الجمعية العامة بشأن توزيع بنود جدول الأعمال، ودون إرساء سابقة، هل لي أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-61124 (A)

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة رئيس مجلس حقوق الإنسان لعرض أول تقرير سنوي للمجلس؟

لا أرى أية معارضة.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سنواصل عملنا وفقاً لذلك. ووفقاً للقرار الذي اتخذ للتو، ودون إرساء سابقة، أعطي الكلمة الآن للسيد لويس ألفونسو دي ألبا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، لعرض تقرير المجلس .

السيد دي ألبا (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير المتعلق بأعمال مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة منذ إنشائه التاريخي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ عملاً بقرار هذه الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

بداية، أود أن أشير إلى الإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان للنهوض بولايته في سنته الأولى. ثانيا، سأتناول عددا من التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها من أجل تعزيز المجلس، وهي، كما يوردها القرار الذي أشرت إليه، كما يلي:

> ”مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة“ (القرار ٢٥١/٦٠، الفقرة ٢).

وعقد المجلس دورته العادية الأولى في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه، وعقد منذ ذلك الحين دورتين استثنائيتين في ٥ و ٦ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس على التوالي. واجتمع مرة أخرى في دورة عادية في الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وستستأنف هذه الدورة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وستعقد دورة عادية ثالثة مباشرة عقب اختتام الدورة الثانية وقبل نهاية السنة.

وعُقد في الدورة الأولى للمجلس عدد من الجلسات الرفيعة المستوى، شارك فيها ما يزيد على ٨٥ من الشخصيات، وممثلي المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية، والبرلمانيين. ويبين ذلك الاشتراك الرفيع المستوى والواسع النطاق الأهمية التي تعلقها الدول ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة على هذه الهيئة الجديدة، فضلا عما ولدته من توقعات.

وورد إلى المجلس تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة لويس أربور. وأجريت أيضا حوارات تفاعلية بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، باشتراك واسع النطاق من الدول الأعضاء، والمراقبين والممثلين من المجتمع الدولي.

وفي إطار الحوار والتفاعل مع المؤسسات والآليات الخاصة لحقوق الإنسان، أجرى المجلس تبادلا في الآراء مع رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة، ونائب رئيس الدورة السابعة والخمسين للجنة الفرعية المعنية بتعزيز حماية حقوق الإنسان، ورئيس الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان.

وبالمثل، عقد المجلس مناقشات بشأن مسائل مثل حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ ودعم اتفاق دارفور للسلام، ودعم الجهود الرامية إلى النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتجنب التحريض على الكراهية والعنف على أساس الدين أو العرق عن طريق تعزيز التسامح والحوار؛ وحقوق الإنسان للمهاجرين في إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ ودور المدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

واتخذ المجلس قرارا بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وقرارا آخر عن التحريض على الكراهية العرقية والدينية وتعزيز التسامح.

وفيما يتعلق بأعمال المجلس بشأن تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ونظره في مسائل معينة، اعتمد المجلس، وأوصى الجمعية العامة أيضا بأن تعتمد، اتفاقية دولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

وعلاوة على ذلك، اتُخذ قرار بتمديد ولايات ثلاثة أفرقة عاملة في ذلك المجال، وهي الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في خيارات تتعلق بإعداد بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والفريق العامل المعني بالحق في التنمية؛ والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

وفيما يتصل بالتدابير المتخذة تنفيذا للفقرة ٦ من القرار ٢٥١/٦٠، قرر المجلس أن يمدد لمدة عام، على نحو استثنائي ولايات جميع الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك الإجراءات المحددة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨). وسيسمح ذلك باستمرار الإجراءات حتى نهاية عملية الاستعراض. وعلاوة على ذلك، سيكون بوسع الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدما إلى المجلس جميع التقارير والدراسات التي تكون قد طلبتها لجنة حقوق الإنسان السابقة في الدورة الرابعة واستكمالها وفقا للتطورات الحاصلة، حسب الاقتضاء. ويسعى المجلس، عن طريق تلك التدابير، إلى تجنب حدوث فراغ في حماية حقوق الإنسان في الفترة الانتقالية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المجلس فريقا عاملا حكوميا دوليا مفتوح العضوية لصياغة توصيات محددة بشأن مسألة استعراض جميع الولايات والآليات والمهام والمسؤوليات والقيام، حسب الاقتضاء، بتحسينها وترشيدها من أجل أن يكون هناك نظام للإجراءات الخاصة، والتقييمات المتخصصة، وإجراء للمطالبات. وسيقدم الفريق العامل تقريرا إلى المجلس على نحو دوري لإكمال استعراض الولايات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وقررت الجمعية العامة أن يجري المجلس أيضا استعراضا دوريا شاملا على أساس معلومات موضوعية وموثوقة لوفاء كل دولة بتعهداتها والتزاماتها فيما يتصل بحقوق الإنسان. وقررت أيضا أن يضع المجلس الطرائق والتوزيع الزمني اللازم لآلية الاستعراض الدوري الشامل في غضون عام واحد.

وفي نهاية ولاية تلك الآلية، أنشأ مجلس حقوق الإنسان فريقا عاملا حكوميا دوليا يجتمع بين الدورات للتشاور بشأن مختلف المقترحات المقدمة في ذلك المجال والنظر فيها. وطلب المجلس، في ذلك الصدد، مساهمات مضمونية من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهي مساهمات أساسية الأهمية في تصميم آلية متينة. ولا شك أن إنشاء آلية للاستعراض الدوري الشامل، كما حددتها الجمعية العامة، واحد من أكثر المهام تعقيدا وإلحاحا في البناء المؤسسي للمجلس.

ويواجه مجلس حقوق الإنسان تحديا يتمثل في ترسيخ دعائمه وإثبات قدرته على تلبية توقعات المجتمع الدولي. ولهذا، اعتمدنا في هذه الفترة الانتقالية العديد من الممارسات الفعالة للجنة حقوق الإنسان، عندما ارتأينا أن هذا مناسب.

وفي الوقت نفسه أكدنا على ضرورة التحلي بالإبداع والابتكار في جميع المجالات التي يتعين علينا فيها ذلك. وسيساعدنا هذا في تصميم الأجهزة الجديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأمامنا تحد هام آخر. ويتمثل ذلك التحدي في الطريقة التي سيعالج بها المجلس انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الصارخة والمنهجية والحالات الطارئة التي تؤثر على حقوق الإنسان، فضلا عن الطريقة التي سينفذ بها المجلس مهامه الوقائية، وفقا للولاية التي أناطتها به الجمعية العامة في القرار ٢٥١/٦٠.

وعقد المجلس دورتين استثنائيتين حتى الآن. عالجت أولاهما حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعالجت ثانيتهما الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في لبنان الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية.

وتمثلت نتيجة الدورة الاستثنائية الأولى في اتخاذ المجلس قرارا بإيفاد بعثة عاجلة لتقصي الحقائق برئاسة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومن المؤسف أن البعثة لم تستطع أن تباشر أعمالها حتى الآن.

وفي الدورة الاستثنائية الثانية، أنشئت لجنة تحقيق رفيعة المستوى، تتكون من ثلاث شخصيات مرموقة معترف بها دوليا. وقد بدأت اللجنة زياراتها على أرض الواقع، وهي الآن على استعداد لاختتام أعمالها. وستقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في دورته العادية الثالثة.

وجدير بالملاحظة أنه خلال الدورة الثانية الجارية الآن، أمكن إجراء حوار بناء مع عدد كبير جدا من الإجراءات الخاصة، وممثلي الآليات الأخرى لحقوق الإنسان في هيئة جديدة. وأدى هذا إلى مشاركة أفضل وأكثر إثراء من جانب الدول الأعضاء والمراقبين وكذلك من جانب ممثلي المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان. وتمت الموافقة على قرار ذي صيغة عامة يمكن من مواصلة العمل الجاري الآن، ونأمل بنهاية هذا الشهر، حينما تختتم الدورة، أن يتم اعتماد مجموعة من المقررات والقرارات التي تقدمت بها الدول الأعضاء. ولذا يمكن القول بثقة إن العمل بشأن بناء المؤسسات لم ينجم عنه أي فراغ في الحماية وأن المنظومة ككل لا تزال تقوم بوظائفها.

وبعد مضي عام، ينبغي أن يكون المجلس قد توفرت لديه أساليب عمل شفافة وعادلة محايدة، تمكّنه من إجراء حوار صادق يتوخى النتائج، كما نصت على ذلك الفقرة ١٢ من القرار ٢٥١/٦٠.

وبالمثل ينبغي للمجلس أن يولي اهتمامه الواجب لتنفيذ مقرراته، وفي ذلك الصدد، أشير إلى أننا اتخذنا فعلا خطوات كبيرة في ذلك الاتجاه وذلك بمتابعتنا، في كل دورة من دوراتنا، المقررات التي اتخذها المجلس.

وبالمثل، يتعين على المجلس أن يوافق على جدول أعمال يتمشى مع مقرر الجمعية العامة بشأن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الأشخاص، في سياق دورة اجتماعات سنوية تمكّن المجلس من النظر في كل المسائل الواقعة تحت اختصاصه بطريقة منظمة ومنطقية. والفكرة هنا هي أن نتيح لأنفسنا إمكانية الاجتماع في مناسبات عدة، خلال العام، مع جدولة النظر في بنود معينة ومتابعة كل الولايات بانتظام، والرد بطريقة أسرع على الأحداث حال حدوثها. وعلينا أيضا وضع قواعد إجرائية جديدة لتعزيز تقدم عملنا بانتظام.

وقبل أن أختتم، أود أن ألاحظ أن ولاية المجلس وطبيعته، فضلا عن المهام الملحة التي أمامه، وهي النظر في مختلف البنود الموضوعية وكذلك تطويره المؤسسي، تتطلب أن تتوفر للمجلس الأدوات والموارد الضرورية لتوطيده

وللاضطلاع بوظائفه على النحو الصحيح. وأرى أيضا أنه من الأهمية بمكان أن اتباع نهج ابتكاري مفتوح وإيجابي تجاه المسائل المتعددة المعروضة على المجلس لتحقيق إصلاح حقيقي في نظام حقوق الإنسان.

إن بناء مؤسسة جديدة تلبي توقعات المجتمع الدولي يتطلب قطعا المشاركة الملتزمة من كل عضو من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وكذلك التزام كل أصحاب المصلحة المعنيين مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وذلك بتوفير الظروف اللازمة والدعم اللازم لإقامتها على أساس مكين. وهذا ليس بالعمل الهين ولا يمكن إنجازه بمجرد الإعراب عن النية الحسنة. وعلينا أن نكثف جهودنا وأن نتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل معقدة.

وأعتقد أننا حققنا قدرا كبيرا من التقدم وأننا بحلول شهر حزيران/يونيه من العام المقبل سنكون في وضع يمكننا من تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلَدَان المنضمان للاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان للعضوية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، وبلد رابطة التجارة الأوروبية الحرة النرويج، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جمهورية مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بتقرير مجلس حقوق الإنسان الذي عرضه رئيس المجلس، السفير دي ألبا. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لعمل السفير دي ألبا رئيس المجلس ويود أن يعرب له عن تأييده الكامل.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يتيح فرصا جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. والتقرير الأول للمجلس، المعروض الآن على الجلسة العامة للجمعية العامة يتيح فرصة للتأمل في بداية عمل المجلس. ونحن نرحب بهذه الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن التقرير الأول لمجلس حقوق الإنسان. ووفقا لمقرر الجمعية بشأن تخصيص هذا البند، ستقدم توصيات مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة في اجتماع للجنة الثالثة في وقت لاحق اليوم.

عقد مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الأولى، مناقشة بشأن المسائل التي حددتها الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب. وناقش المجلس حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتعصب الديني، وحقوق الإنسان للمهاجرين، ودور المدافعين عن حقوق الإنسان، والحالة في دارفور بعد توقيع اتفاق أبوجا للسلام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة لتبادل الآراء بشأن تلك المسائل الهامة. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم استطاعته اعتماد مقررات موضوعية بشأن كل تلك المسائل.

كما استأنف المجلس العمل الذي كانت لجنة حقوق الإنسان قد بدأته. واعتمدت قرارات بشأن فريق العمل المعني بالبروتوكول الإضافي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشأن الحق في التنمية، وفريق العمل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

والتوصيتان المقدمتان من المجلس إلى الجمعية العامة، ومشاريع القرارات المتعلقة بالاتفاقية الدولية بشأن حماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري والإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية كلها ستُبحث أيضا في اللجنة الثالثة في وقت لاحق من هذا اليوم. وبما أن اعتمادها النهائي في يد الجمعية العامة في جلستها العامة، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرب عن تأييده الكامل للنصين اللذين يتوخيان تقوية وتعزيز حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة ويدعو

إلى اعتماد الجمعية العامة لها فورا خلال دورتها الحادية والستين، طبقا لما أوصى به مجلس حقوق الإنسان.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بالحوار مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز أربور، خلال الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيده الحاسم لعمل ولاستقلال المفوضة السامية ومكتبها وكلها تسهم إسهاما كبيرا في دعم حقوق الإنسان وحمايتها في أرجاء العالم كله. وعدا عن وظائف أخرى هامة، تقوم المفوضة السامية بدور نشط في الإسهام في بناء مجلس لحقوق الإنسان يكون فعالا وعمليا.

ويود الاتحاد الأوروبي تكرار تأكيد التزامه بالحوار المفتوح والإيجابي ومن كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الإسهام القيم للمنظمات غير الحكومية بشأن مختلف مسائل حقوق الإنسان وذلك في إطار مجلس حقوق الإنسان. وعلينا جميعا أن نواصل جهودنا في سبيل حوار بناء حول كل المسائل بما في ذلك أشدها صعوبة. ونحن نرحب بالجهود المماثلة لتعزيز الحوار التي يبذلها عدد من الوفود الأخرى.

ووفقا للقرار ٢٥١/٦٠، قررت الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان تمديد كل الولايات والآليات والوظائف والمسؤوليات المنوطة بلجنة حقوق الإنسان التي تقلدها مجلس حقوق الإنسان على هذا النحو. وتلك الخطوة التوافقية الهامة حالت دون وجود فراغ في الحماية خلال السنة الانتقالية للمجلس. وبما أن نظام الإجراءات الخاصة في غاية الأهمية لتأمين التعزيز والحماية الفاعلين لحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا جازما بأنه يجب المزيد من تقوية النظام في إطار عملية الاستعراض. وعلى الدول جميعها أن تتعاون تعاونا كاملا مع الإجراءات الخاصة لكي تسهم في عملها بفعالية ولكي تترجم الحوار مع الإجراءات الخاصة إلى نتائج عملية.

ووفقا للقرار ٢٥١/٦٠، اتخذت أيضا خلال الدورة الأولى خطوات إيجابية أخرى بشأن مستقبل عمل المجلس، مثل المقرر المتعلق بإنشاء فريق عامل لتطوير أساليب عمل الاستعراض الدوري العالمي. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يتطور الاستعراض الدوري الشامل إلى آلية مفيدة تكمل الأشكال الأخرى من نشاط مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالحالات في البلدان، وتحقق قيمة مضافة. وسوف يواظب الاتحاد الأوروبي على القيام بدور فعال في هذا الشأن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية إحراز تقدم بشأن تينك المسألتين الهامتين بدون تأخير. وفي الوقت ذاته يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع كل أصحاب المصالح بصورة بناءة وتوافقية في إطار الأفرقة العاملة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الدورات الخاصة للمجلس هي وسيلة الإسهام الفعال في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بالنسبة للجميع. ومن الأهمية بمكان أن يواجه مجلس حقوق الإنسان الحالات العاجلة وأن يعرب عن موقف موحد. وهذا يتطلب مناقشة ومشاورات صادقة.

وفي الدورة الاستثنائية الأولى، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الموقف الذي تطور بين إسرائيل والفلسطينيين ودعا كل الأطراف إلى الكف عن أي أعمال تنتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وانعقدت الدورة الاستثنائية الثانية عقب تصاعد العمليات القتالية بين لبنان وإسرائيل. واستنكر الاتحاد الأوروبي إزهاق الأرواح المدنية ودعا إلى الوقف الفوري للعمليات القتالية ليعقبها وقف دائم لإطلاق النار.

وكان الاتحاد الأوروبي يود لو أن المجلس اعتمد نصوصا تعالج الموقف بصورة أكثر توازنا، فتعكس كل

الجوانب ذات الصلة بالأزمات، ويأسف لعدم حدوث مناقشات صادقة حسبما نص عليه القرار ٢٥١/٦٠.

ومن الأهمية بمكان أن يضطلع مجلس حقوق الإنسان بولايته المتعلقة بالوقاية وأن يعالج حالات انتهاكات حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم بفعالية. والاتحاد الأوروبي مصمم أيضا على العمل نحو تلك الأهداف مع كل أصحاب المصالح حينما تستأنف الدورة الثانية لمجلس حقوق الإنسان وأثناء الدورة الثالثة القادمة للمجلس.

السيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان الموجز بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير لويس ألفونسو دي ألبا على بيانه. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لتهنئة السفير دي ألبا بانتخابه أول رئيس للمجلس. وتعتبر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية موافقة الدول الأعضاء في المجلس على تعيين عضو من مجموعتنا أول رئيس لمجلس حقوق الإنسان شرفا عظيما لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويسرنا أيضا أن نلاحظ القرار القاضي بأن يراعي تكوين عضوية المكتب مراعاة تامة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

ونود أن نزجي تهانئنا إلى كل الذين انتخبوا أعضاء في المكتب وأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ككل لتصديهم للتحدي المتمثل في إعادة تنظيم آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتعزيزها بهدف ضمان تمتع الجميع تمتعا فعليا بكل حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما في ذلك الحق في التنمية.

وفي هذا السياق، نلاحظ التقدم الذي أحرز خلال الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان نحو تنفيذ القرار ٢٥١/٦٠، خاصة فيما يتعلق بإنشاء فريق حكومي دولي عامل لإجراء استعراض دوري شامل وللبناء المؤسسي.

وبالنسبة لدول الجماعة الكاريبية، يتمثل لب عمل مجلس حقوق الإنسان في إنشاء آلية تعاونية لتعزيز حقوق الإنسان، تكون أداة لتعزيز التعاون الحقيقي في سبيل بناء القدرات والمساعدة المتبادلة. ونؤيد الرأي الذي عبر عنه الأمين العام بأنه يجب أن يشكل عمل المجلس قطيعة واضحة في الماضي؛ ويجب أن يكون ذلك واضحا في طريقة إنشاء وتطبيق آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وترى دول الجماعة الكاريبية أن الإعداد لإجراء استعراض دوري شامل غير متحيز ويمكن تطبيقه على كل الدول سيفتح الباب على حقبة جديدة من التعاون الدولي في شؤون حقوق الإنسان. ومهمة الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المكلف بتطوير أساليب العمل، وكذلك تخصيص الوقت الكافي للاستعراض، أمران في غاية الأهمية. ونلاحظ قرار المجلس القاضي بعقد مشاورات غير رسمية من خلال عملية مشاورات مفتوحة العضوية من أجل تجميع المقترحات والمعلومات والخبرات ذات الصلة.

وبينما يضطلع مجلس حقوق الإنسان بولايته، يجب علينا أن نستحضر في الأذهان دائما ضرورة الاستيثاق من أنه لا يخدم الأجندة السياسية بل الإنسانية؛ وخاصة الذين حرموا من حقوقهم. فإن حافظنا على هذا المنظور، ينبغي للمجلس أن يكون قادرا على تعزيز وحماية أعلى المثل والمعايير لحقوق الإنسان.

السيد سكينر كلي (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشارك المتكلمين الذين أعربوا عن امتنانهم للسفير لويس ألفونسو دي ألبا، رئيس مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا، على استجابته لدعوة الجمعية العامة واللجنة الثالثة لعرض تقرير المجلس (A/61/53) ولمناقشته على

جزأين، وهذا أمر يرى وفدي أنه كان يجب مناقشته في جلسة عامة واحدة للجمعية العامة، مثل جلسة هذا الصباح. ونحن نفهم أن تقسيم العمل يُمكّن من الاستجابة للمواقف المختلفة للوفود، وهذا ما نقبله هذا العام بفهم أن هذا لا يُشكل سابقة لمناقشة عمل مجلس حقوق الإنسان مستقبلا.

ونظرا لأهمية دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة عندما تتلقى وتناقش التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان، ألا تكون مناقشتها مجرد عمل رمزي أو روتين سنوي. بل العكس من ذلك، يجب أن تكون أداة عمل تمكن للجمعية العامة بطريقة شاملة وكاملة، من القيام بدورها كمشرف على عمل مجلس حقوق الإنسان وسياساته.

ويتحتم علينا المضي قدما في توطيد مجلس حقوق الإنسان، الهيئة التي أوكلنا إليها مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس. وهذا هو السبب في أنه يتوجب علينا، حينما نناقش تقريره، أن نعطيه الأهمية التي يستحقها؛ ويجب أن تكون مناقشتنا شاملة. إن تقديم التقرير ومناقشتنا له يشكلان الحلقة الأساسية التي تربط بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتقرير ذاته، نأمل ألا يكون مجرد تقرير وصفي أو مطول أكثر مما ينبغي، بل أن يحتوي على تقييمات تمكن كل الدول الأعضاء بالمنظمة من فهم عمل المجلس وتقييمه. وينبغي للتقرير أن يسلط الأضواء على التطورات المتعلقة بالإنجازات في مجال حقوق الإنسان وأن يقدم ملاحظات فيما يتعلق بالحالات التي انتهكت فيها تلك الحقوق.

ونظرا لأن مجلس حقوق الإنسان أنشئ حديثا وما زال في مرحلة تنظيم أعماله، فإن بعض الوفود أقلقها أن تسمع عرض الرئيس لما جرى خلال الدورة العادية الأولى والدورتين الاستثنائيتين، الأولى والثانية. وندرك أن الدورة الأولى من بين الدورات التي عقدتها الهيئة كانت الدورة الوحيدة التي عقدت في إطار العمل العادي. وخلال تلك الدورة تم اعتماد قرارين هامين بناء على اقتراح المجلس: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، وسننظر فيهما بعد ظهر اليوم في اللجنة الثالثة. ونحن ندرك أن رئيس المجلس قد لا يحتاج إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بصفة شخصية في كل عام من أجل النظر في كل بند من البنود.

وتسلم غواتيمالا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بأنه ما زالت هناك مهام أساسية تنتظر الإنجاز، مثل الإصلاح الجاري لأساليب عمله، وتحقيق المثل السامية التي أنشئ من أجلها. ويتطلب كل ذلك الوقت والتفاني لتنفيذ ولاية المجلس، بالإضافة إلى إجراء حوار مسؤول وبنّاء وشفاف وشامل بين أعضائه.

ونحن نؤيد قرار التمديد لمدة عام واحد بصفة استثنائية للولايات وللمكلفين بولايات لجميع الإجراءات الخاصة للجنة ولجنتها الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الإجراء المعتمد عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د - ٤٨). كما نرحب بإنشاء الفريق الحكومي الدولي العامل فيما بين الدورات لتحديد أساليب عمل آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي ينبغي أن تقوم على أساس منهجية شفافة وموضوعية ونزيهة، مصممة لإتاحة الحوار الصادق وتجنب الانتقائية والمعايير المزدوجة والتسييس.

أخيرا، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي للأعمال التي أنجزها مجلس حقوق الإنسان حتى الآن. وحكومة بلدي

على اقتناع بأن تقوية المجلس وتعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها سيمهد بلا شك الطريق أمام السلام والأمن في كل أنحاء العالم بدون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة.

السيدة هيوز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): منذ تأسيس الأمم المتحدة وإنشاء لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٤٦، ظلت الولايات المتحدة تقود الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وما زلنا أوفياء لإيماننا الأساسي بحقوق الإنسان والسعي إلى تحقيقها في الوطن وفي العالم.

ومن هذا المنطلق، شاركت الولايات المتحدة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء هيئة جديدة أقوى خلفا للجنة حقوق الإنسان. وسعينا لوضع أعلى مستوى من المعايير للعضوية في الهيئة الجديدة ولتوفير الأدوات اللازمة لها لكي تحدث تغييرا فارقا حقيقيا وهاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن نتائج المفاوضات لم ترق إلى مستوى الآمال، فقد التزمت الولايات المتحدة، مع ذلك، بالعمل بروح التعاون مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومع الشركاء الآخرين للمساعدة على تكوين المجلس بوصفه آلية قادرة على الاستجابة لتوقعات البلدان، وبصفة خاصة، توقعات ضحايا سوء المعاملة.

وقد بدأ المجلس بداية بطيئة وغير مشجعة. وعزا البعض ذلك إلى آلام الولادة لهيئة جديدة. ولكن هذا ليس عذرا، وليس سببا لجعل المجلس ينحرف عن سبب وجوده. ويتوقف الأمر على أعضاء مجلس حقوق الإنسان لكي يمارسوا الإرادة السياسية والتصميم ويتحلوا بالنزاهة الفكرية ليجعلوا من المجلس الهيئة التي يفترض أن تكون.

وفي الدورتين العاديتين، الأولى والثانية، بدأ المجلس عمله متعثرا، وأرسى الأسس لأعمال المجلس، ولكن ما زال يتعين عليه القيام بالكثير. ولكن خيبة أملنا الكبرى تتمثل في إخفاق المجلس في اتخاذ موقف منصف وقوي بشأن حالات خطيرة لحقوق الإنسان تعرّض أُناسا للخطر في مختلف مناطق العالم.

وحتى اليوم لم يفعل المجلس شيئا يُذكر من شأنه إحداث خرق ملموس وكبير في حياة ملايين الناس في العالم، محرومين من التمتع بحقوقهم وممارستها. وفشل في التوصل إلى اتفاق للتصدي لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في أماكن مثل السودان. وفي هذا الوقت الذي يسود فيه التوتر بين الشعوب المنتمية لمعتقدات وثقافات مختلفة، أضاع المجلس الفرصة لتعزيز الحوار ولتعميق الفهم والتسامح بين الديانات والثقافات. وبوسع المجلس، بل من واجبه، أن يعيد تأكيد الحقوق الأساسية، مثل حرية الفكر والضمير والدين والانتماء.

وإذ يتأهب المجلس لعقد دورته العادية الثالثة، فإننا نواجه دعوة أخرى لعقد دورة استثنائية بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وستكون تلك الدورة الثالثة بهذا الشأن خلال أقل من سنة منذ بدء عمل المجلس. ويبدو أن بعض الدول تنظر إلى المجلس بوصفه ساحة أخرى للألعاب السياسية، وليس وسيلة للنهوض بقضية حقوق الإنسان وإنصاف ضحايا سوء المعاملة.

وما زال أمام المجلس دورتان في هذا العام الانتقالي الحاسم. فإذا كان له أن يستجيب لتوقعات وآمال شعوب العالم، ينبغي لأعضائه أن يغتنموا الفرصة السانحة لهم لتحديد شكله ووضعه على المسار الصحيح. وتقع على عاتقهم المسؤولية عن إقامة مجلس قادر حقا على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل أنحاء العالم. ومما يؤسف له أن مجلس حقوق الإنسان، الذي علقت عليه الكثير من الآمال وخصص له الكثير من العمل، ظل حتى الآن مخيبا للآمال.

وليس بوسعنا إلا أن نأمل ونعمل للمساعدة على ضمان أن يعكس المجلس مساره وأن يخدم الهدف الذي أنشئ من أجله.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق للسفير دي ألبا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على تقريره (A/61/53) وعلى قيادته الدؤوبة للمجلس. ونحن نؤمن بأن المجلس في ظل قيادته المقتدرة سينجح في أداء مهمته وسيتمكن من التغلب على الصعوبات التي تحول دون بلوغ أهدافه.

لقد استعضنا عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان. وكانت تلك خطوة هامة تهدف إلى إزالة المشاكل التي أقلقتنا، وأعني المشاكل المتعلقة بالطريقة التي ظل يتعامل بها المجتمع الدولي مع قضية حقوق الإنسان نتيجة للتسييس وازدواجية المعايير والانتقائية. وكان الأمل أن توجه تلك الخطوة إرادة المجتمع الدولي نحو التغلب على تلك الصعوبات.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نضع رؤية واضحة لمسألة كيفية معالجة المجلس الجديد لمختلف جوانب قضية حقوق الإنسان. ومن وجهة نظر وفد بلدي، يبدأ ذلك بتنقيح الوسائل التي بها يتم التعامل مع مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان معينة، سواء في مجلس حقوق الإنسان أو في الجمعية العامة. وهناك حاجة إلى موقف ثابت ضد مشاريع القرارات غير المستندة إلى أدلة موضوعية وواضحة على الانتهاكات المنهجية التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي حقا.

ومن جهة أخرى، نحتاج إلى أن يتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارات ضد الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان، كتلك التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية ولبنان، وأن يتخذ تلك القرارات بتوافق الآراء وليس بالتصويت المثير للانقسام. وفي رأينا أن الإدانة والشجب وحدهما لا يجديان – أنهما غير كافيين.

ونحتاج إلى إرساء قواعد أساسية لعلاقة مثمرة بين المجلس والجمعية العامة، وخاصة اللجنة الثالثة التابعة لها. وهذا هو السبب الرئيسي وراء فصل لجنة حقوق الإنسان عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاستعاضة عنها بمجلس حقوق الإنسان ليصبح هيئة فرعية من الجمعية العامة.

لذا، فإن أية محاولة لجعل المجلس يتولى دور اللجنة الثالثة ستؤول إلى الفشل في النهاية، لأن ذلك سيكون ضد إرادة الأكثرية في هذه الهيئة. ولهذا، فإنه ليس من الضروري فحسب، بل في مصلحة الانسجام أيضا أن يقدم المجلس جميع توصياته، بما فيها قراراته ومقرراته إلى الهيئة المسؤولة مؤسسيا عن هذا الشأن – وهي اللجنة الثالثة، وبالتالي الجمعية العامة.

ونحن على ثقة تامة بأن المجلس في تعامله مع مسائل حقوق الإنسان سيتغلب على المشاكل الموروثة. وفي هذا الشأن، يرى وفدي أن الخطوات التالية ستكون ذات أهمية قصوى.

أولا، يجب علينا إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار والتعاون، وليس المواجهة، كوسيلة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، مع إبداء الاحترام اللازم لتنوع الثقافات والحضارات. وهذا لا يتطلب منا توسيع نطاق عمل المجلس ليشمل الحوار والتفاعل مع الدول فحسب، بل يستلزم أيضا تجميع مواردنا التقنية والمالية لتمكين الدول الأعضاء من تنفيذ التزاماتها بمفردها في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بصورة أفضل.

ثانيا، هناك حاجة إلى الحفاظ على علاقة صحية وتفاعلية بين المجلس من جهة واللجنة الثالثة من جهة أخرى، لأن اللجنة هي المنتدى الدولي الوحيد في مجال حقوق

الإنسان، الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء. واستنادا إلى هذا الاعتقاد وجهنا الدعوة إلى الرئيس لعقد حوارات تفاعلية سنوية مع أعضاء اللجنة الثالثة.

ثالثا، ينبغي لنا أيضا تزويد المجلس بالموارد المالية والإدارية والتقنية التي تلزمه لأداء مهمته، فضلا عن ضمان التنفيذ، حتى لا يواجه قيودا مالية أو مشاكل تقنية كتلك التي يواجهها الآن. وينبغي ألا يكون دعمنا لمجلس حقوق الإنسان في هذا الشأن أقل من دعمنا للجنة حقوق الإنسان.

رابعا، من المحتم إتمام مرحلة الانتقال من لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان بنجاح، باستكمال ولايات كوكبة اللجان، والمفوضيات، والأفرقة العاملة والمؤسسات بأكملها بطريقة تحفظ مصالح جميع الدول وتنوع المسائل المواضيعية في جدول الأعمال وتصونها.

خامسا، يجب علينا أن ننسق جهودنا لكي نضمن إيلاء القدر نفسه من الأهمية والاهتمام لجميع جوانب حقوق الإنسان حتى نتجنب الانتقائية في تحديد الأولويات.

وختاما، أود أن أرحب مرة أخرى برئيس مجلس حقوق الإنسان وأتمنى له ولأعضاء المجلس كل الخير في مساعيهم المستقبلية الهادفة إلى إشاعة فهم أفضل لمسائل حقوق الإنسان وإجراء حوار دولي أفضل بشأنها والتغلب على جميع المشاكل المتصلة بإنشاء المجلس. وسيقوم وفدي بمزيد من الدراسة لمحتويات التقرير ويعرض ملاحظاته عليه لدى مناقشته في بند جدول الأعمال المتصل به في اللجنة الثالثة.

السيد سينها (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقرير المجلس (A/61/53). ونعرب عن تقديرنا له على إدارة عمل المجلس بصورة فعالة وذات كفاءة. كما يعرب وفدي، من خلالكم، سيدتي، عن دعمه الكامل لرئيس المجلس في مساعيه.

وفي البداية، نود الإعراب عن ارتياحنا لمقرر الجمعية العامة بشأن النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان. وبما أن المجلس هيئة فرعية من الجمعية، فمن الطبيعي أن تحال جميع تقاريره وتوصياته إلى الجلسات العامة للجمعية من خلال اللجنة الثالثة، حيث توجد الخبرات فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. إلا أننا ندرك التأخيرات التي قد تحدث على صعيد النظر في التقرير إذا أحيل بأكمله إلى اللجنة الثالثة، نظرا للجداول الزمنية المختلفة لهاتين الهيئتين. ونعلم أيضا أن مجلس حقوق الإنسان بدأ عمله في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مما يجعل هناك حاجة إلى اعتماد نهج مرن خلال السنة الأولى، وإلى إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تبادل التقارير بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان استنادا إلى خبرتنا طوال السنة المقبلة.

وقيام الجمعية العامة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد يشير إلى عزم الدول الأعضاء والتزامها الجماعيين بمواصلة تعديل وتحسين إطار العمل لمواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وما زلنا نتوقع بأن تسترشد الهيئة الجديدة في عملها بروح التعاون والفهم المتبادل. ونأمل أن يطوّر المجلس نهجا منصفا في تعزيزه وحمايته لجميع حقوق الإنسان وأن يحول الحق في التنمية إلى حقيقة واقعة. كما ينبغي له النهوض بحقوق الإنسان من خلال التعاون الدولي والحوار الصادق بين الدول الأعضاء، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة المتبادلة، بحيث يصبح المجلس منتدى للمشاركة الطوعية وتبادل الخبرات الوطنية والممارسات المثلى في تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وقرار الجمعية العامة بإنشاء المجلس حدد المبادئ العريضة لهيكله. وأوكل إليه أيضا تطوير أنماط آلياته الجديدة في مهلة سنة واحدة. والمجلس مطالب أيضا بتحسين وترشيد

جميع ولايات لجنة حقوق الإنسان السابقة وآلياتها ومهامها ومسؤولياتها.

وقد عقد المجلس حتى الآن دورتين عاديتين وأخريين استثنائيتين. وكما نلاحظ في التقرير، أنشأ المجلس فريقين عاملين حكوميين دوليين لوضع آلية دورية عالمية وإجراء استعراض وترشيد لولايات لجنة حقوق الإنسان السابقة وآلياتها. وفي الوقت نفسه، اتخذ المجلس قرارات مؤقتة لتسهيل سير عمل الولايات القائمة في الفترة الانتقالية بدون انقطاع. كما اتخذ إجراءات بشأن مسائل موضوعية تتعلق بحقوق الإنسان، أبرزها توصيته للجمعية العامة بإقرار مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية ومشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

ونلاحظ بارتياح أن ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية مددت لمدة عام واحد. وعلاوة على ذلك، أثبت مجلس حقوق الإنسان بعقده دورتين استثنائيتين، قدرته على التصدي بسرعة للطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن نعي التحديات الضخمة التي تنتظر المجلس في تحديد هيكله التنظيمي وجعل هذا الهيكل قادرا على العمل. وقد تم تحقيق بعض التقدم في هذا المجال في إطار الاجتماعات غير الرسمية التي عقدها الفريقان العاملان. إلا أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله، ولذلك، ينبغي أن يركز عمل المجلس أثناء ما تبقى من هذا العام على بناء المؤسسات. فنجاح مجلس حقوق الإنسان سيتوقف، إلى حد كبير، على نتائج هذه العمليات.

وقد شاركت الهند بنشاط وعلى نحو بناء في المفاوضات المتعددة الأطراف التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل لجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة، تتسم بالكفاءة وقادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

السيد فينافيسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نرحب بعرض رئيس مجلس حقوق الإنسان اليوم تقرير المجلس (A.61/53) . وقد كان إنشاء المجلس أحد القرارات المهمة في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد أوجد الانتقاد المفرط أحيانا للجنة حقوق الإنسان، سلف المجلس، الحاجة إلى وضع مسيرة حقوق الإنسان على أساس جديد. ويوفر المجلس الفرصة التي كنا نتطلع إليها جميعا لتركيز عمل الأمم المتحدة على تنفيذ معايير حقوق الإنسان، والدخول في حوار صادق وعلى أساس تقسيم أفضل للعمل بين جنيف ونيويورك.

التقرير المعروض علينا منظم بطريقة واضحة، ويميز بصورة طيبة بين التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة والقرارات التي اتخذها المجلس. وتعكس هذه الصيغة روح ونص القرار ٢٥١/٦٠ من حيث أن للمجلس، طبعا، صلاحية اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى جهة أخرى، ويملك في نفس الوقت صلاحية تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية التي لا تزال لها الصلاحية في ميدان حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يشير قرار إنشاء المجلس تحديدا إلى توصيات بشأن مواصلة تطوير القانون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، ولذلك، أحيلت التوصيتان الواردتان في التقرير إلى اللجنة الثالثة للبت فيهما.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، كما قالت الرئيسة في وقت سابق، قررت الجمعية العامة تقسيم العمل بين المناقشة العامة في الجمعية العامة واللجنة الثالثة. ونتوقع أن تحترم جميع الأطراف هذا الترتيب، الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة في المكتب، إلى أن تتسنى مراجعته في الدورات المقبلة.

لم يعقد المجلس سوى دورتين عاديتين – و لم تختتم الدورة الثانية بعد – ودورتين استثنائيتين. وبالتالي، فإنه لم يكمل دورة تقديم التقارير الكاملة، ويجب أن يكون أي كلام عن جوهر عمله كلاما أوليا. بيد أننا نلاحظ أن الفرصة، التي يتيحها إنشاء المجلس، لم تجر الاستفادة منها بالكامل. ويجب القول، على وجه الخصوص، إن روح الحوار، التي كانت المبدأ الذي استُرشد به في إنشاء المجلس، لم تطبق عمليا على نحو مرض.

وكان هذا ضارا على وجه الخصوص فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية، حيث، أولا، بقي المجلس غير ناشط لفترة طويلة، وبعد ذلك، دُفع إلى الإسراع في اعتماد قرار لم تُجر مشاورات بشأنه، ولذلك جرى اعتماده بانقسام شديد في التصويت.

وبصورة عامة، من الإنصاف أن نقول إن المجلس لم يبدأ بداية سهلة. ومن المفهوم أن أول سنة من عمر هذه الهيئة الجديدة ينبغي أن يتم التركيز فيها على بناء المؤسسات وأن المرحلة الانتقالية التي يمر بها العمل في مجال حقوق الإنسان ستؤدي بالضرورة إلى نتائج أكثر محدودية بشأن المسائل الجوهرية. إلا أن المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات جوهرية لا بد وأن تأتي: ينبغي السعي لتحقيق نتائج على أساس المشاورات التي تتجاوز المناطق ومجموعات المصالح الخاصة، وتشارك فيها مشاركة كاملة الدول التي ليست أعضاء في المجلس.

وإحدى السمات الجديدة للمجلس التي تميزه عن اللجنة المسؤولية الخاصة التي ألقيت على عاتق أعضاء المجلس، المتمثلة بالتمسك بأعلى المعايير في تشجيع وحماية حقوق الإنسان. إلا أنه لا يترتب على هذه المسؤولية الخاصة استبعاد الدول التي ليست أعضاء . وفي الحقيقة، ينص القرار ٦٠/٢٥١ على عكس ذلك تماما، وبينت المناقشات في جنيف بوضوح أن نوعية عمل المجلس ستستفيد من زيادة مشاركة الدول التي ليست أعضاء فيه.

ومع أنه كان يوجد قدر كبير من الحماس تجاه البداية الجديدة لعمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، لم تتوفر آراء محددة كافية بشأن طريقة تشكيل هذه البداية الجديدة. ونشيد برئيس المجلس على المبادرات التي اتخذها في هذا المجال، ولكننا نعتقد أيضا أن الدول نفسها يجب أن تقدم نُهجا مبتكرة تتمشى مع القرار ٦٠/٢٥١.

وفي مناسبات عديدة، كان الإغراء بالعودة إلى أنماط اللجنة المعروفة جيدا – وأحيانا إلى أسوأ ممارسات السلوك – أقوى من أن يقاوم بالنسبة للعديدين. ويجب عكس اتجاه هذه الظاهرة، ويجب أن يحدث ذلك فورا. ويجب إعطاء المجلس، شأنه شأن أية هيئة جديدة، فترة سماح وإتاحة الفرصة له لتنظيم عمله وإجراءاته على نحو واعٍ ودون إزعاج. ولكن فترة السماح هذه تقترب من نهايتها بسرعة، والجهود التي تبذل لوضع المجلس على أسس صلبة بعيدة جدا عن نهايتها.

ولذلك، من المهم الإعداد بعناية لاختتام الدورة الثانية، وأن يتم ذلك على نحو يؤدي إلى اعتماد عدد محدود من القرارات التي تعالج مسائل جوهرية ومسائل ملحة. وينبغي أن نعمل على اعتماد هذه القرارات بأقوى دعم سياسي ممكن.

وبوسع دورة المجلس الثالثة أيضا اتخاذ عدد من القرارات الجوهرية على أساس الإعداد الدقيق والمشاورات الواسعة. وبموازاة ذلك، ينبغي إيجاد الوضوح اللازم في مجال أساليب العمل، التي ينبغي أن تسترشد بمبدأي الشمول والحوار. وسيمكّن هذا النهج المجلس من أن يصبح قادرا على العمل بكامل طاقته، وأن يصبح هيئة فنية كاملة، لا سيما

بعد القرارات التي تم التوصل إليها بشأن مسألتي الاستعراض الشامل الدوري واستعراض الإجراءات الاستثنائية.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير لويس ألفونسو دي ألبا، على عرضه هذا التقرير الأول الصادر عن المجلس وعلى الجهود التي بذلها في تنفيذ عمل المجلس خلال مرحلة التوطيد هذه.

ويشكل إنشاء مجلس حقوق الإنسان أهم تقدم واستكمال لإطار العمل المؤسسي المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان في العقود الأخيرة. وبهذا المقرر من الجمعية العامة، عززنا حقوق الإنسان وجعلنا هذا الموضوع واحدا من الأركان الثلاثة الرئيسية بالعمل الجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي اليوم.

وترحب المكسيك بارتياح بالتقدم الذي أحرزه المجلس في الأشهر الأولى من مساعيه. ونحن نعتقد أنه بروح التجديد البنّاءة التي أدت إلى إنشاء المجلس، ستنجح الدول في التغلب على الجمود الذي ترك في الماضي آثارا سلبية على عملة لجنة حقوق الإنسان السابقة.

كما ترحب المكسيك باتخاذ المجلس الخطوات الأولى في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة بوضع إطار عمل قانوني دولي لحقوق الإنسان. وإقرار مشاريع صكوك دولية متصلة بالاختفاءات القسرية وحقوق الشعوب الأصلية، وإعادتها إلى الجمعية العامة، دليل واضح على التقدم الذي أحرزه المجلس في هذه المجالات. ونأمل أن نرى تقدما كذلك في وضع صكوك ومعايير هامة أخرى ينظر فيها المجلس حاليا.

ومن جهة أخرى، إن عقد المجلس دورتين استثنائيتين في الأشهر الأولى من عمله يظهر فرقا في طريقته لتحليل حالات طوارئ حقوق الإنسان، بالمقارنة مع سلفه، لجنة حقوق الإنسان. وفي ضوء هذه الإنجازات الهامة، من المهم التنويه بأن المجلس، في هذه المرحلة من التشكيل، يتعامل مع تحديات خاصة تتطلب نُهُجا مبتكرة لمواكبة الأولوية والمسؤوليات العليا التي أوكلتها إليه الدول. ويجب علينا، أكثر من أي قوت مضى، أن نثبت التزامنا السياسي بعمل المجلس ونزوده بالأدوات اللازمة لكي يتمكن من تنفيذ الولاية التي أعطيناه إياها في هذه القاعة قبل بضعة أشهر.

وفي هذا الصدد، تجدد المكسيك التزامها بمواصلة العمل بشكل بنّاء في الفريق العامل المنوط به تصميم أنماط آلية الاستعراض الدوري العالمي، التي نأمل لها أن تتمكن من إرساء الأسس لضمان المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان بالتعاون والشفافية والاحترام المتبادل.

وبالمثل، نولي أهمية قصوى للعمل الذي بدأه المجلس بشأن استعراض ولايات الإجراءات الاستثنائية. ولا ينبغي الاكتفاء بالسعي إلى الاتساق في تسيير عمل الإجراءات الاستثنائية فحسب، بل يجب أن تكون لهذه الممارسة آثار مرئية على الأرض، تكفل وصول مواطنينا إلى آليات الحماية الدولية المتاحة، وتقيم علاقة مترابطة بين التوصيات التي أقرها المجلس وتنفيذها الفعلي.

وفي مرحلة الانتقال والترسيخ المؤسسي هذه للمجلس، نجد أن إحدى المسائل ذات الأولوية التي يجب أن ننظر فيها هي إقامة علاقة سليمة وواضحة بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان. ويتحتم علينا أن نفعل ذلك لئلا نعرّض للضياع التقدم الكبير الذي حققناه في كلتا الهيئتين. ففي رأينا أن عمل هاتين الهيئتين متكامل، مما يجعل من المهم جدا لنا أن نبدأ قريبا مناقشة بشأن تقاسم العمل المشترك بينهما بغية تعزيز التفاعل المتكامل بينهما، لتلافي أية ازدواجية غير ضرورية للمهام والمبادرات يمكن أن تضر بعمل كلتا الهيئتين.

وترجع نسبة محددة من نجاح مجلس حقوق الإنسان إلى الثقة التي أولته إياها الدول الأعضاء. ويجب ألا ننسى أن إنشاء المجلس جاء استجابة لالتزامنا جميعا بتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان تمتع جميع الأشخاص بتلك الحقوق كافة، كما نصت على ذلك الفقرة الثانية عشرة من ديباجة القرار ٦٠/٢٥١.

وعلينا أن نتأكد من تحويل التزامنا إلى عمل ملموس، بشكل يمكّن مجلس حقوق الإنسان من تنفيذ جدول العمل الطموح الذي أوكلناه إليه، ليكون في مستوى متطلبات المجتمع الدولي من الأمم المتحدة في هذه المسألة الدقيقة للغاية.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يرحب وفدي بتقرير مجلس حقوق الإنسان، ويعرب عن امتنانه للسفير دي ألبا على عمله بصفته رئيس المجلس.

ونحن نرى أيضا أنه ينبغي النظر في التقرير من جانب الخبراء في اللجنة الثالثة أولا، ثم في الجلسة العامة للجمعية العامة.

وفي هذا الوقت، يمر مجلس حقوق الإنسان بمرحلة هامة تُحدد بعدها، حيث يصبح الهيئة الأساسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد أثبتت نتائج الدورة الأولى والدورتين الاستثنائيتين صحة قرار الجمعية العامة بإنشاء هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة. وتم اعتماد مقررات هامة بتشكيل فريق حكومي دولي عامل مفتوح باب العضوية لوضع وسائل آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتحليل وترشيد ولايات وآليات الإجراءات الاستثنائية أيضا. وهذه المقررات تمكّننا من إجراء تقييم دقيق للإرث الذي تركته لنا لجنة حقوق الإنسان، لنحتفظ بالجيد منه وننبذ الخبرات السلبية للجنة.

وباعتماد قرار الأمم المتحدة ٦٠/٢٥١ بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، أثبتنا عزمنا على ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في النظر في مسائل حقوق الإنسان، وفي الحاجة إلى القضاء على المعايير المزدوجة والتسييس أيضا. ومن شأن الاستعراض الدوري الشامل أن يمكّن من الدراسة المنهجية لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، وتقييم تلك الحالات استنادا إلى معايير موحدة. وينبغي لهذا النهج أن يستبعد تسييس مسائل حقوق الإنسان، كما ينبغي له أن يشكل أساسا لحوار بنّاء حول مسائل مراعاة حقوق الإنسان.

وخلال الاستعراض والترشيد المزمعين لجميع الولايات والآليات في مرحلة الانتقال من اللجنة إلى المجلس، ننوي أن نتكلم لمصلحة الحفاظ على الإجراءات الاستثنائية وتعزيزها حيث تدعو الضرورة. إلا أن هذا الدعم لن يُقدم إلا إلى تلك الإجراءات التي لم تُستحدث لأسباب سياسية، ولم تضعف دور المجلس بتجاوز السلطات المتضمنة في الولاية. ويجب على المجلس أن يتخذ مقررات حازمة بعدم إقرار ولايات كتلك التي سيست لجنة حقوق الإنسان وشككت في مصداقيتها وأدت إلى فشل عملها. إن التجربة السلبية لتسييس مسائل حقوق الإنسان من فرادي البلدان واستخدام معايير مزدوجة للضغط على دول أخرى يجب أن تكون من مخلفات الماضي. ويتعلق الأمر بصفة خاصة باتخاذ قرارات وإجراءات تخص بلدان محددة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن المجلس لم يلغ آليات البلدان، ولكنه لن يستخدمها إلا إذا دعت الضرورة حقا.

ولكن، هل يمكننا أن نؤكد أن تسييس آليات حماية حقوق الإنسان أصبح شيئا من الماضي؟ للأسف الجواب لا، وقد قيل ذلك في وقت سابق. ومن المسلم به، بوجه عام، اليوم أنه لا يوجد بلد واحد لا يواجه الانتقادات في مجال حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان مسألة شديدة الحساسية

بالنسبة لأغلبية الدول. ومما يؤسف له أن بعض البلدان تستخدم هذا العامل، في كثير من الأحيان، داخل المنظمات الدولية خدمة لمصالحها السياسية. وبعد أن فشلت في تحقيق أهدافها في لجنة حقوق الإنسان، فإن تلك الدول تستمر في التلاعب بمسائل حقوق الإنسان وفي تقديم مشاريع قرارات بدوافع سياسية بشأن بلدان معينة في اللجنة الثالثة، وبالتالي تجر المجتمع الدولي إلى حلبة العلاقات الثنائية. إن مشاريع القرارات تلك في اللجنة الثالثة تهدد المستقبل وتدمر ثقة المجتمع الدولي.

وعندما نجري عمليات الاستعراض يتعين علينا أن نضمن شمولها ومعاملتها لجميع البلدان على قدم المساواة. وفي سياق التداول بشأن أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان، نعتقد أنه سيكون مجديا أن ندعو مثل تلك البلدان إلى التوقف عن تقديم مشاريع قرارات مخصصة لبلدان معينة في اللجنة الثالثة حتى تنتهي عملية تحديد شكل الاستعراض الدوري وترشيد الإجراءات الخاصة.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد موقف وفد بلدي المتعلق بالقرارات الخاصة ببلدان محددة، بما في ذلك رفض مساندة مقدمي مشاريع القرارات بدوافع سياسية بشأن حقوق الإنسان في بيلاروس.

السيد سولير توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لكلمتي الأولى أن تكون تعبيرا عن الشكر على تقديم التقرير الأول لمجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة (A/61/53)، وأن أهنئ رئيس المجلس، السفير ألفونسو دي ألبا، بجهوده. إن مهمة بناء المجلس الجديد بين يديه، ونحن على اقتناع بأن المجلس بقيادته سيزداد قوة على نحو مطرد بوصفه أنسب الميادين لتعزيز عمل الأمم المتحدة لصالح قضية حقوق الإنسان في كل بقاع العالم. وبالنسبة لنا، من الأساسي أيضا أن نشدد على عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يقدم الدعم من أجل تيسير الانتقال من اللجنة إلى المجلس.

وباعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، تم إرساء أسس المجلس ووضع عدد من المبادئ التي يسترشد بها عمله. ويجب أن يضطلع المجلس الآن بعمله الهائل المتمثل في إعطاء هذه المبادئ مضمونا أكبر وأقوى. وكنا نود، أسوة بغيرنا من الوفود، أن تتقدم هذه العملية بوتيرة أسرع. ولكننا ندرك أن المجلس يواجه قرارات تتطلب درجة أكبر من الاهتمام. ولا تفوتنا حقيقة أن المجلس حقق إنجازات كبيرة من بدء عمله، بما في ذلك اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية وعقد دورتين استثنائيتين للتعامل مع انتهاكات ملحة لحقوق الإنسان.

وصحيح أن جزءا كبيرا من عمل المجلس كرس لعدد كبير من المسائل الإجرائية. وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا لدعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق بأساليب الاستعراض الدوري الشامل. وفي رأينا أن هذه الآلية، كما هو الحال بالنسبة للإجراءات الاستثنائية، ستكون أساسية في عمل الأمم المتحدة لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، وهي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الحق في التنمية.

وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال. وسيتمثل إثبات كفاءة المجلس في أداء ولاياته بإنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل وفي قدرته على تصويب مشاكل الانتقائية والتسييس المفرط لدى تحليل حالات حقوق الإنسان في البلدان.

وما زال على مجلس حقوق الإنسان أن يتخذ بضع قرارات هامة. ويتوقف الأمر على ما هو أكثر من مبادرة واحدة سعيدة الحظ، بل على فعالية الأمم المتحدة ذاتها في تحقيق مبادئ ومقاصد الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن رأينا حول قسمة العمل القائمة بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان. إن مهمة تقييم ومتابعة حالة حقوق الإنسان في بلدان محددة تقع على عاتق مجلس حقوق الإنسان، الذي ينبغي أن يتصدى لقضاياه من خلال آليات وإجراءات خاصة بهذا الغرض. ونعتقد أن من المناسب للجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة أن تعتمد بيانات تعبيرية عامة تعكس شعور المجتمع الدولي إزاء تلك المواضيع. وعلى أي حال، فإن الدراسة التفصيلية لحالات حقوق الإنسان والتوصيات للتعامل معها هي من مهمات مجلس حقوق الإنسان، بوصفه الهيئة المخولة بذلك. ونحث الوفود على اللجوء إلى مجلس حقوق الإنسان لإجراء عمليات تقييم محددة ومتابعة للحالات التي تؤثر على حقوق الإنسان في أي جزء من الكوكب الأرضي.

لقد تابعنا باهتمام عملية بناء المجلس. وبلدنا الذي ارتبط ميلاده بالأنشطة الدولية، وعانى خلال تاريخه من نتائج ضياع حقوق الإنسان وتمتع بفوائد استعادتها، ما زال ملتزما بتعزيز حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، ولا سيما تعزيز وتوطيد آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

السيد رياس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد أعد وفد كوبا بيانا رسميا لهذه المناقشة. وسوف ندلي به بعد ظهر اليوم عندما تتاح الفرصة للجنة الثالثة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/61/53) وفي آراء الوفود بشأن هذه المسألة. ولكن بروح التعاون معكم، سيدتي، وأنتم تضطلعون بولايتكم كرئيسة، وفوق كل شيء، احتراما منا للعرض الذي قدمه رئيس مجلس حقوق الإنسان، وافقنا على إجراء هذه المناقشة هذا الصباح.

وفي الواقع، نعتقد أن هذه ستكون سابقة سلبية لعملنا في المستقبل، ولمراقبة الجمعية العامة لعمل مجلس حقوق الإنسان. وكان يجب ألا تجري هذه المناقشة قبل أن تسنح الفرصة للجنة الثالثة للاستماع لتقرير مجلس حقوق الإنسان ودراسته والنظر فيه. وكما هو واضح، فإن كوبا تغتنم كل فرصة وكل منصة لإبداء آرائها في هذا المجال، الذي يمثل، لسوء الحظ، أحد المسائل الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وبالتالي، سنتشاطر وجهات نظرنا وشواغلنا حول مستقبل عمل مجلس حقوق الإنسان فيما يشبه جلسة لاستثارة الأفكار.

أولا، أود أن أشارك الوفود الأخرى التي تكلمت هذا الصباح في الإعراب عن امتناننا الخالص للجهود والقيادة الحاذقة للسفير لويس ألفونسو دي ألبا على رأس مجلس حقوق الإنسان.

ونختلف مع الوفود التي أعربت عن قلقها العظيم إزاء ما تعتقد أنه كان نكبة في جنيف. إن كوبا تعتقد أن تلك العملية معقدة. وإن التسرع في التحرك والمجازفة بالمخاطر يمكن أن يؤديا إلى تكرار الأخطاء التي أدت إلى فشل ثم الاندحار النهائي للجنة حقوق الإنسان. ونعتقد أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى إنشاء المجلس هو بالذات الحاجة إلى وضع حد للتلاعب السياسي بعمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأرى أن إسهامنا في تعزيز حقوق الإنسان للجميع، وهو، في آخر الأمر، هدفنا الرئيسي سيكون ضئيلا، إذا ما كررنا تلك الممارسات البغيضة.

وفي هذا الصدد، نشاطر وفد مصر الرأي الذي عبر عنه بأن الحاجة تدعو إلى إيلاء أولوية متميزة إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان حيثما حدثت في العالم. وأود أن أؤكد أننا، بطبيعة الحال، لا نشير إلى الوضع في فلسطين أو إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. وتعيد كوبا تأييدها الحاسم للإبقاء على مسألة فلسطين على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. والواقع أنه حينما دعت الضرورة إلى انعقاد مجلس حقوق الإنسان في ثلاث جلسات طارئة للنظر في الوضع في فلسطين، فإن هذا لم يكن لأن المجلس قد تلاعب بالمسألة أو أفرد لها معالجة انتقائية. فمما يؤسف له أن هذا حدث بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في ذلك الجزء من العالم، والتي تؤثر في حياة الآلاف من النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من أبناء شعب فلسطين الشقيق.

ورغما عن ذلك، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان، وأن إحدى المسائل الأولى التي ينبغي حلها في عمل المجلس هي الحاجة إلى وضع إجراءات واضحة لاعتماد المجلس للقرارات الخاصة بالبلدان. ونؤمن بأن لجنة حقوق الإنسان عندما قررت العمل بتلك الممارسة باعتماد قرارات خاصة ببلدان معينة إنما عمدت إلى ذلك، أساسا، لمعالجة انتهاكات خطيرة ومستفحلة ومنهجية لحقوق الإنسان. وكان هذا يتعلق بالإعدام خارج نطاق القانون والتعذيب على نطاق كبير والتهجير الجماعي والقسري. ومن سوء الحظ أن لجنة حقوق الإنسان اعتمدت في السنوات الأخيرة قرارات تستهدف التشكيك في النظام الدستوري لبلدان معينة. وذلك النوع من الممارسات يجب الكف عنه. فهو نوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول – بما في ذلك على وجه الخصوص أولئك الذين يشككون في حق الشعوب في تقرير مصيرها – وهو ما لا يسع للمجلس أن يكرره.

وهناك مسألة أساسية أخرى نعتقد أنه يجب النظر فيها وهي الحاجة إلى تعريف الدور الثانوي لمجلس حقوق الإنسان بالنسبة إلى مختلف الهيئات العاملة المتفرعة عن الجمعية العامة تعريفا واضحا. واسمحوا لي بترديد أنه بالنسبة لكوبا وللعديد من الوفود الأخرى، يجب أن تكون اللجنة الثالثة الهيئة الأولى – وفيما بعد، الجمعية العامة بكامل هيئتها – التي يجب أن تبت في تقرير مجلس حقوق الإنسان. وسوف نواصل جهودنا ونطالب بأن هذا التفهم، الذي نعتقد أنه تم الاتفاق عليه فعلا، يجب أن يوضع موضع التنفيذ.

ومن الشواغل الرئيسية الأخرى بالنسبة لكوبا ما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد تسوية مرضية للعمل الذي اضطلعت به هيئتان أنشأهما مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ القرار ٢٥١/٦٠. وأشير أساسا إلى الفريق العامل المكلف بوضع طرائق لآلية الاستعراض الدوري العالمي والفريق العامل الذي أنشئ لتنفيذ الفقرة ٦ من القرار ٢٥١/٦٠ – والفريق الأخير هو المجموعة التي أسندت إليها ولاية ترشيد واستعراض العمل والولايات والآليات التي وُرثت من لجنة حقوق الإنسان السابقة. وتعتقد كوبا أن هذين الفريقين يجب عليهما أن يعملا بطريقة ترادفية.

ونود أن نحذر من خطر إمكانية أن مجموعة من الدول قد تحاول أن تحرز تقدما على مسار واحد فقط، وهكذا تسد الطريق على تنفيذ الولاية المتعلقة باستعراض وترشيد الآليات أو تعرقله. وأود أن أشير إلى أننا لا نطلق هذا الإنذار نتيجة وهم أو قلق لا أساس له. وينبغي أن نعيد إلى الذاكرة أن الجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الثالثة، عقب مؤتمر فيينا العالمي بشأن حقوق الإنسان، أنشأت فريقا عاملا بصدد تنفيذ الفقرتين ١٧ و ١٨ من إعلان فيينا. وقد أظهرت مجموعة من البلدان، بما فيها كوبا، مرونة يسرت إحراز تقدم بشأن إنشاء وظيفة المفوض

السامي لحقوق الإنسان، تاركة الفقرة ١٧ معلقة، وهي حالة تظل قائمة حتى هذا اليوم. ولذا ستكون من الأمور ذات الأولوية لكوبا أن يعمل الفريقان بطريقة ترادفية وأن يضطلعا بولايتهما في آن واحد.

ومسألة أخرى نود أن نشاطر الجمعية العامة فيها تتعلق بالحاجة إلى وضع جدول أعمال لمجلس حقوق الإنسان. ونحن لا نعني بهذا جدول الأعمال المؤقت الذي استخدم في دورات المجلس حتى الآن. نحن نشير إلى جدول مواضيعي – جدول يتعين بوضوح أن يتضمن موضوع فلسطين – ، يُمكّن الوفود من الاستعداد حقا لمناقشات موضوعية في المجلس. وفي الدورة الثالثة للمجلس، ستبذل كوبا جهدا رئيسيا مع مجموعة من الوفود للعمل بشأن هذه المسألة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميور (هولندا).

ويتعلق انشغال آخر للوفد الكوبي بالحاجة إلى قيام المجلس، إذ يوطد أركانه، بوضع تعريف واضح لأساليب عمله وإجراءاته. أقول هذا لأن القرار ٢٥١/٦٠ واضح جدا في إشارة إلى أن النظام الداخلي للجمعية العامة هو القاعدة الأساسية لعمل مجلس حقوق الإنسان. مع هذا اسمحوا لي أن أقول إن كوبا شعرت بأن مجموعة من الوفود تشكك في صلاحية النظام الداخلي للجمعية العامة لعمل مجلس حقوق الإنسان. إنها تسعى بهذا إلى تحاشي إثارة نقاط النظام والمقترحات الإجرائية وغيرها من الممارسات المعمول بها والمقبولة في النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أقول إن هذه المهمة العظيمة لا يمكن لها أن تنجح إذا لم نحقق تقدما بشأن مسألة التكوين الجغرافي العادل لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولقد وزعت كوبا في الفترة الأخيرة مشروع قرار غني بالعدد الكبير من المشاركين في تقديمه يهدف إلى السير قدما، حتى تتمكن الجمعية العامة من تسجيل موقفها بشأن الحاجة إلى بلوغ تمثيل جغرافي عادل. وهذه ليست مسألة من الدرجة الثانية. وأود أن أقول أن الجمعية تدرك أن المكتب وموظفيه وخبراءه هم بالتحديد الذين يعدون التقارير والوثائق ويقدمون العون الموضوعي لعمل المجلس. وفي إمكاننا تحقيق هدف أن يكون المجلس مجلسا عالميا حقا وممثلا لكل منطقة من مناطق العالم ومرآة لكل أديان العالم، عدا عن كونه مجلسا يأخذ في الاعتبار تنوعنا الثقافي ووجهات نظرنا إذ يجد من أجل توفير حقوق الإنسان كاملة للجميع، وهذا لا يتحقق إلا حينما نحقق نحن أيضا هدف تحسين تكوين عضوية المكتب.

أخيرا، أود أن أجدد الإعراب عن دعم كوبا لجهود رئيس مجلس حقوق الإنسان. وسنتعاون مع جميع الوفود المهتمة فعلا التي ترغب في جعل المجلس هيئة من قبيل ما تحتاجه شعوبنا لإحراز التقدم في كفالة حقوق الإنسان للجميع. ونحن لن نسمح بتحويل مجلس حقوق الإنسان إلى محكمة تفتيش جديدة تستخدم ضد بلدان الجنوب، أو بتكرار التلاعب السياسي بعمل المجلس، الذي أثر تأثيرا سلبيا بالغا على عمل لجنة حقوق الإنسان.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أعرب عن امتناننا العميق لرئيس مجلس حقوق الإنسان على كل ما قام به من عمل، وعلى عرضه لتقرير المجلس (A/61/53) صباح هذا اليوم.

لقد شكل اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠، في ١٥ آذار/مارس، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فرصة تاريخية لتجديد جهودنا الجماعية وتعزيزها، بغية تحقيق هدفنا المشترك بموجب الميثاق باعتبارنا دولا أعضاء، لتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان. وكان إنشاء مجلس حقوق الإنسان إنجازا عظيما في إطار الجهود

الرامية إلى جعل حقوق الإنسان، إلى جانب الأمن والتنمية، واحدة من الدعائم الثلاث لعمل الأمم المتحدة، مثلما اتفق عليه قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى حد تعبير الأمين العام كوفي عنان، ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“. (A/59/2005، الفقرة ١٧)

لقد أرسى القرار ٢٥١/٦٠ أساسا قويا لهذه الهيئة الجديدة وحدد مسؤولياتها الكبرى. وتتمثل أولى مسؤوليات المجلس في تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتحمل المجلس أيضا المسؤولية عن معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وصياغة توصيات في ذلك الصدد. وقد أحطنا علما بإشارة الجمعية العامة إلى أن عمل المجلس ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي البنَّاء والتعاون. وعلينا ألا نتخلف عن النهوض بتلك المسؤوليات، لأننا إن تخلفنا سنخون كل الناس في سائر أنحاء العالم الذين علقوا آمالهم على هذه الهيئة الجديدة من أجل حياة أفضل في جو من الحرية أفسح.

وقد تشرفت كندا بانتخاب الجمعية لها عضوا في المجلس. وقد تعهدت كندا لدى الإعلان عن ترشيحها لعضوية المجلس، بالعمل من أجل مجلس فعال، ومواصلة التعاون مع آلياته ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتنوي كندا الوفاء بتعهدها. ومن واجب جميع أعضاء المجلس وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يتعاونوا مع المجلس وآلياته.

وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦٠ إلزام مجلس حقوق الإنسان بتقديم تقرير سنوي إليها. والتقرير الذي عرض علينا اليوم يشمل الدورة الأولى للمجلس ودورتيه الاستثنائيتين الأولى والثانية. وقد حقق المجلس إنجازات كبيرة في دورته الأولى، خاصة اعتماده بالإجماع اتفاقية جديدة ستعزز أوجه الحماية من الاختفاء القسري التي تمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان لا يزال يُقترف في سائر أنحاء العالم. وقد أسعد كندا أن تتمكن من المشاركة في حوار مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في أعقاب الدورة الأولى للمجلس. ونعرب مجددا عن دعمنا للمفوض السامي ونشدد على استقلالية وظائفه.

واعتمد المجلس بالإجماع أيضا إنشاء فريقين عاملين. أولهما سيقوم بالمهمة الهامة المتمثلة في تحديد إجراءات الاستعراض العالمي الدوري، وهو عملية ستعزز تنفيذ جميع الدول لالتزاماتها، والآخر سيركز على استعراض وتعزيز الولايات التي كانت مناطة بلجنة حقوق الإنسان السابقة. وخلال هذه السنة الانتقالية، ينبغي للمجلس أن يركز على إنشاء مؤسسات قوية، وفي الوقت ذاته، الاضطلاع بولايته لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وتلك مهمة صعبة لكنها حاسمة.

غير أنه كان من المؤسف أن بعض الدول اختارت خلال الدورة الأولى طريق التفرقة بدلا من سلوك درب الحوار الدولي والتعاون البنَّاء بقدر أكبر، الذي دعت إليه الجمعية في القرار ٢٥١/٦٠. ونأسف لاعتماد المجلس بالتصويت بعض الصكوك والقرارات التي كان من الممكن للحوار بشأنها أن يؤدي إلى اتفاق أوسع نطاقا وإحداث تأثير أكبر على أرض الواقع.

المجلس ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لبلوغ غاية. ويتيح المجلس فرصة للتدليل على أن التركيز على التنفيذ والحوار والتعاون يمكن أن يفضي إلى تحسينات قابلة للقياس في ما يتعلق بحقوق الإنسان على أرض الواقع حيث

تبرز أهميتها الكبرى. وعلينا أن نبني على الأساس الذي وضعه القرار ٢٥١/٦٠ لكفالة أن يحمي المجلس بفعالية حقيقية حقوق الإنسان، وأن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة الناس في سائر أنحاء العالم. وكندا ما انفكت تدافع عن تعددية الأطراف – تعددية تفضل النتائج على العمليات.

إننا نواجه تحديات كبيرة، لأن إنشاء مؤسسات قوية يتطلب وقتا طويلا مثلما يتطلب الإبداع والالتزام. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجدد الإعراب عن التزامها باغتنام الفرصة التي يتيحها القرار ٢٥١/٦٠، من خلال النهوض بمسؤولية المجلس عن تعزيز احترام حقوق الإنسان للجميع. وستعمل كندا على كفالة أن يكون المجلس قادرا على الاستجابة للحالات العاجلة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومواصلة التركيز على تنفيذ الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/61/53) عن العمل الأولي للمجلس. ونود أيضا أن نشكره شخصيا على مساعيه الحثيثة بصفته رئيس المجلس.

ترحب سويسرا بمقرر الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن إحالة البند ٦٨ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. ويؤيد وفد بلدي الحل التوفيقي الذي سينظر على أساسه في تقرير هذا العام في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة على حد سواء، على أن يكون مفهوما أن اللجنة لن تركز إلا على توصيات مجلس حقوق الإنسان للجمعية العامة، بما فيها التوصيات الرامية إلى تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نحبذ هذا التوزيع للعمل القبيل ونؤمن بأن هذا الحل التوفيقي صالح هذا العام، لأن مجلس حقوق الإنسان لم يشرع في عمله حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

يشكل مجلس حقوق الإنسان واحدا من الإصلاحات الرئيسية للمنظمة. وهو خطوة حاسمة صوب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تُعبر عن عزمنا الجماعي على إيلاء القدر ذاته من الاهتمام للدعائم الثلاث للأمم المتحدة – أي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. غير أننا نود أن نؤكد أن هذه ليست سوى مرحلة واحدة، لأن الإصلاح الحقيقي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها سينطوي على التنفيذ الكامل للقرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان.

وقد بدأنا ذلك التنفيذ بافتتاح مجلس حقوق الإنسان في جنيف في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو هيئة جديدة من هيئات الأمم المتحدة التي تفخر سويسرا باستضافتها. وقبل كل شيء دشّنّا الأمل في أن يتمكن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من الآن فصاعداً، من الاستفادة من الحماية الأكبر، والأمل في إمكانية تحقيق الأهداف الأكثر طموحاً، المتمثلة في منع انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن نتأكد من أن هذا الأمل سيترجم إلى واقع من أجل مصداقية الأمم المتحدة.

وقد أوضحت دورات مجلس حقوق الإنسان الأولى – العادية والاستثنائية على حد سواء – أن المجلس يوفر لنا أداة مناسبة لتحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا. فقد تمكنت الدورتان العاديتان من تناول المسائل الجوهرية والمسائل المتعلقة بتعزيز اللجنة نفسها. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالحوار التفاعلي الهام الذي جرى في الدورة العادية الثانية بين الدول والمجتمع المدني والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والذي تناول الإجراءات الخاصة بحسب الموضوع والبلد.

كما أن عقد دورتين استثنائيتين بشأن الحالة في قطاع غزة ولبنان أثبت أيضا أن للمجلس القدرة على التدخل بسرعة، وفقا لولايته، إذا ظهرت حالة طارئة متعلقة بحقوق الإنسان. ثمة مجال للتحسين، بالطبع، لا سيما فيما يتعلق بعرض واعتماد مشاريع القرارات. دعونا نتذكر أنه يجب تقوية ثقافة الحوار، التي يرغب فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن يثبت أعضاء المجلس في المستقبل استعدادهم للتفاوض. ومن المهم جدا أن تعتمد الدول الأعضاء في المجلس نهجا أكثر تماسكا، أي أكثر تمشيا مع الالتزامات المتعلقة بالمجلس التي قطعتها على نفسها طوعا. وفضلا عن ذلك، تستحق حالات حقوق الإنسان في سياقات أخرى وأنحاء أخرى من العالم دراسة محددة ومفصلة أيضا.

وفي هذه المرحلة، ما زال المجلس أداة يظل استخدامها مسألة حساسة. وينبغي أن نبدي جميعا انفتاحا وروحا بناءة لمواصلة تقوية هذه الهيئة الجديدة. وتتوفر للمجلس إمكانية تقوية وتحسين نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – إذا طُبق القرار ٦٠/٢٥١ تطبيقا كاملا – من خلال إمكانية التعاون في هذه الهيئة الجديدة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل الابتكارية، وزيادة عدد الدورات، مما يمكّن من زيادة الالتزام المستمر على مدى العام.

والشهور المتبقية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث يكمل المجلس سنته الأولى، ينبغي أن تمكننا من وضع آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتنقيح وتكييف الولايات المنقولة من لجنة حقوق الإنسان. وهذا التعزيز المؤسسي مسألة ذات أولوية. ومن المهم، في نفس الوقت، إثبات قدرة المجلس على التصدي على نحو مناسب وفعال للحالات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان.

لذلك، فإن المهام التي تنتظرنا في جنيف مهام كبيرة، ولكنها ليست عصية. وسيكون من المهم أيضا تحديد العلاقة بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان، وتوزيع المهام بينهما. وتلك المسألة معلقة حاليا، ولكنها ستتطلب اهتمام والتزام جميع الجهات الفاعلة المعنية في العواصم وفي جنيف وفي نيويورك.

في الختام، إذا استطعنا أن ننحي التحزب والخلافات الأيديولوجية جانبا بغية التركيز على مصالح الضحايا، فإننا سننجح. فهذه المصالح لها الأولوية، ويجب أن تعطى الأولوية دائماً، لأن الحكم على عمل مجلس حقوق الإنسان وعلى الأمم المتحدة في نهاية المطاف سيكون على أساس هذا المعيار فقط.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في مناقشة أول تقرير يقدمه مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة (A/61/53) .

فقد أذن إنشاء المجلس واستهلاله أعماله ببداية حقبة جديدة في الجهود التي نبذلها لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. كما أنه يمثل خطوة هامة نحو تنفيذ الالتزامات التي قطعت في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ونرحب بتقرير المجلس، الذي عرضه رئيس المجلس، السفير دي ألبا. ومن المهم أن جهود أعضاء المجلس في دورته الأولى كانت موجهة إلى ضمان عمل هيئة حقوق الإنسان العالمية هذه على نحو فعال، لا سيما الاستخدام الكامل للإمكانيات المتوفرة في جميع الأصول القيمة للجنة حقوق الإنسان، وتجنب ضياعها أثناء عملية الانتقال. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجلس توسيع جميع صلاحيات وآليات ووظائف ومسؤوليات اللجنة، التي ينبغي أن تستمر تقويتها وأن تصبح أدوات مفيدة للمجلس. ونقدّر أيضا

اعتماد المجلس مسودة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لاعتمادها من قبل الجمعية العامة.

لقد أيدت أوكرانيا على الدوام وضع صك دولي لتوفير حماية فعالة لحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها. وبسبب الإجراء المتبع في تقديم المقترحات إلى المجلس بقصد اعتمادها، فإن الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، وإن كان يتضمن أحكاما مفيدة جدا تهدف إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية، تضمن بعض العيوب الأساسية، ولسوء الطالع، لم يحظ بتوافق الآراء في المجس.

ولا يزال هناك قدر هائل من العمل الذي يتعين إنجازه لتمكين المجلس من العمل دون مجابهات وتجنيبه الانتقائية والتسييس والكيل بمكيالين، التي كانت في الماضي موضع انتقادات كثيرة وجهت إلى لجنة حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون الحوار البناء والتعاون الأساس الذي تستند إليه جهود المجلس الرامية إلى تحسين سجل الدول في ميدان حقوق الإنسان. ونرى أن هذه المهمة كانت الهدف الرئيسي للإصلاح منذ البداية.

لذلك، فإننا مقتنعون بأن من المهم إنشاء آلية مثمرة للاستعراض الدوري الشامل، تستند إلى معايير واضحة وتنطبق على جميع البلدان بدون استثناء، وتهدف إلى التوصل إلى نتائج محددة وتوصيات عملية. ونرحب بحقيقة أن المجلس استهل هذا العمل الهام ونأمل أن تكتمل المهمة في نهاية السنة الأولى من عمل المجلس.

وبينما يسعى المجلس إلى تحسين آليات الأمم المتحدة الموجودة وتطوير نُهج جديدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإنه ينبغي له أن يعير اهتماما خاصا أيضا لوضع آليات وقاية. وينبغي أن يتكلم بوضوح وفي الوقت المناسب ضد الحالات الناشئة التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ونعتقد أيضا أن المجلس يجب أن يضع آليات لإقامة علاقات تفاعل وتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والواقع أنه في الوقت الذي توجد فيه منظمات لها خبرة كبيرة في قضايا حقوق الإنسان، توجد أيضاً كيانات إقليمية يمكن أيضا أن تسهم في التعاون مع المجلس، وأن تستفيد منه. ومن بين هذه الكيانات المبادرة الأوكرانية الجورجية المشتركة، المعروفة باسم جماعة الخيار الديمقراطي، ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية التي تعتبر أحد أهدافها الرئيسية تكثيف التعاون في ميادين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبصفة أوكرانيا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها ستبذل كل جهد لضمان أن ينهض المجلس بولايته بمسؤولية وفعالية، مما يؤدي إلى تحسين آليات الأمم المتحدة في ميادين حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

السيد سعيد (السودان): أود بداية باسم وفد بلادي أن أرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، سعادة السفير دو ألبا، وهو يقدم تقريره بين يدي الجمعية العامة، ونثمن جهوده وجهود جميع أعضاء المجلس.

وسيقدم السودان بيانا تفصيليا عن التقرير مشفوعا بالتوصيات والملاحظات عند مناقشة هذا التقرير ظهر اليوم في اللجنة الثالثة في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال.

لقد شارك السودان بفاعلية وبروح الحوار الهادف والبناء في المشاورات المطولة التي قادت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان واعتماد قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، في ١٥ آذار/مارس من هذا العام. وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان في إطار خطوات إصلاح المنظمة الدولية وضخ الدماء في عروقها التي تيبست منذ إنشائها قبل أكثر من ٦٠

عاما، و لم تعد هذه المنظمة بواقعها الحالي تعكس وتعبر عن المعطيات والوقائع والحقائق الجديدة في الوضع الدولي الراهن.

وقد كانت أطروحات وفد الولايات المتحدة أثناء المشاورات امتدادا لرؤيتها الأحادية ومنهجها الاستعلائي، وادعائها الكاذب والأجوف أنها الرقيب والحكم الوحيد في ميدان حقوق الإنسان. و لم تجد تلك الأطروحات المعزولة التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة القبول لدى الدول الأعضاء، لأنها جاءت مكتوبة بمداد التزييف ومعبرة عن الانتقائية وازدواجية المعايير. ولذلك، عندما تم اعتماد مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة عارضته الولايات المتحدة بشدة لأنه لم يأت وفقا لهواها ومزاجها، ولأنها تريد له أن يكون أداة طيّعة لتحقيق أغراضها وأطماعها. وهذا ما رفضته إرادة الدول الأعضاء الحرة. فكان بحق صفعة قوية لأطروحات الولايات المتحدة الإقصائية والمرفوضة من المجتمع الدولي.

وقد تطلعت الدول الأعضاء أثناء المشاورات إلى أن يكون هذا المجلس إطارا للعمل من خلال الحوار والتعاون والموضوعية، وتجنب المواجهة والاستهداف لدول الجنوب، وهذا ما لم يرضه وفد الولايات المتحدة، الذي اختار خيار المواجهة واستهداف دول بعينها.

لو جاء ما ورد عن أوضاع حقوق الإنسان في السودان من دولة تحترم حقوق الإنسان وتقدسها ولديها سجل نظيف أو معقول على أقل تقدير في ميدان حقوق الإنسان لقبلنا الإشارة وأبدينا رغبتنا في حوار نتبادل من خلاله المعلومات، ونسعى عبره لشرح طبيعة الأوضاع في السودان وفي دارفور. ولكن من المثير للسخرية والتعجب أن تأتي الإشارة من وفد الولايات المتحدة، أكبر منتهك لحقوق الإنسان في العالم.

إن القاصي والداني يعلم حجم الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة. وما فضائح غوانتانامو وسجن أبو غريب، والسجون السرية، والقوانين التي تتعارض مع حريات المواطن الأمريكي بانتهاك الخصوصيات من خلال أساليب التصنت والتجسس إلا دليل على ذلك. ولا يزال حيا في ذاكرتنا تاريخ الولايات المتحدة المخزي ودعمها لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. إذاً فقصة انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان ليست قصة جديدة، ولكنه تاريخ يكرر نفسه في كل يوم وفي كل لحظة.

إننا ندعو الولايات المتحدة إلى معالجة أوضاع حقوق الإنسان في بلدها أولا، وأن تنأى عن استغلال هذه المنابر، منابر حقوق الإنسان، لتصفية الحسابات السياسية وتحقيق مخططاتها ومصالحها الضيقة. ونأمل أن يكون هذا المجلس امتداداً لمنهج الحوار والتعاون والموضوعية، بدلاً من أن يكون امتدادا لمنهج المواجهة والانتقائية، الذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في تجربة اللجنة السابقة وإنشاء هذا المجلس الجديد.

يجدد السودان التزامه بالعمل مع الأسرة الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال آليات التعاون والحوار وبناء القدرات، وبمنهج يستند إلى الحياد والموضوعية، وينأى بالممارسة عن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يهنئ وفدي بحرارة رئيس وجميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان على العمل الهام الذي قاموا به هذا العام، كما يعكسه التقرير المعروض علينا.

إن نظر الجمعية العامة في أول تقرير لمجلس حقوق الإنسان، بعد أقل من سنة من إنشائه، يمثل لحظة تاريخية تمكننا من التركيز على سير عمل هذه الهيئة وفعاليتها

وكفاءتها. ومن المؤكد أن من السابق لأوانه استعراض أو إجراء تقييم مستفيض لعمل المجلس، الذي لا يزال في السنة الأولى من عمله. ولكن، في ضوء الظروف التي سادت لدى إنشائه، نحتاج أن ننتبه إلى خطواته الأولى.

ويشعر وفدي أن من الحكمة التذكير بأننا كنا نهدف إلى الحفاظ على إنجازات لجنة حقوق الإنسان السابقة وتعزيزها، وقبل كل شيء التخفيف من مواطن ضعفها، عندما قررنا بالإجماع في ٣ نيسان/أبريل إنشاء هيئة قادرة على ضمان النظر في مسائل حقوق الإنسان على نحو شامل وموضوعي وغير انتقائي.

والآن، بعد أن أنشئ هذا المجلس وعمل لبضعة شهور، حان الوقت لنرحب بالمناخ الذي اضطلع فيه بعمله في الدورات القليلة التي عقدها، وكذلك بروح التعاون والحوار التي أظهرتها الدول الأعضاء. وقد أولي اهتمام خاص لجعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية وشمولا، مما يضمن العدالة والمساواة والمشاركة الكاملة لجميع الجهات الفاعلة. وأثناء هذه الفترة الانتقالية وما بعدها، من الضروري توفير بيئة وموارد كافية لتتمكن هذه الهيئة من تلبية التوقعات التي أدت إلى إنشائها.

وبالعودة إلى التقرير، يرحب بلدي باعتماد قرارات ومقررات معينة سيكون لها تأثير واسع النطاق على المجتمع الدولي كافة، كتلك المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وندعو الجمعية العامة إلى اعتماد هذا الصك الدولي الذي يعزز نظام حماية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية، يشعر وفد بلدي بأنه مع الأهمية البالغة لهذا النص، هناك ضرورة أساسية لتوسيع نطاق المشاورات وتعميقها بشأن هذا الموضوع لكي يتسنى سد أية ثغرات محتملة ولتحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشجع الفريق العامل المعني بوضع أساليب العمل الإجرائية للاستعراض الدوري الشامل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع البلدان، وهو آلية ستكون هامة وغير متحيزة ومنصفة.

وفي السياق نفسه، نود أن نرحب باعتماد قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان العاجلة في لبنان وفلسطين خلال الدورتين الاستثنائيتين لمجلس حقوق الإنسان، وما زالت هذه الحالة تتصدر اهتماماتنا.

ونحن نشاطر في الاقتناع بأن احترام وتعزيز جميع حقوق الإنسان بدون تمييز، بما فيها الحق في التنمية، من بين الضمانات الرئيسية للسلام والاستقرار على المستويين الوطني والدولي. ولذا لا بد لنا من الحرص على أن نشجب، كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان بدون تحيز وبموضوعية تامة، وإذا اقتضى الأمر أن نتخذ إجراءات ملائمة للتصدي لها.

وينبغي لكفاحنا أيضا أن يؤدي إلى تشجيع جميع البلدان على أن تصبح أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة باحترام وحماية حقوق الإنسان والامتثال لتلك الصكوك.

والسنغال، الذي يكرر تأكيد التزامه باحترام حقوق الإنسان، يرحب مرة أخرى بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ويتعهد بألا يدخر جهدا في العمل على تمكينه من أداء مهمته بنجاح وفقا لبيان الالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك، تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٨ من جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

[الرئيسة في مقعد الرئاسة]

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد مدة عمل اللجنة السادسة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على توصية المكتب بأن تنهي اللجنة السادسة عملها يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. إلا أن رئيس اللجنة السادسة أبلغني أن اللجنة لم تتمكن من إنهاء عملها يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، وستحتاج إلى عقد جلسة إضافية في ١٥ أو ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رهناً بتوفر خدمات المؤتمرات.

ولذلك، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة السادسة لعقد جلسة إضافية واحدة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.